مجلة
كلية التــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الحادي والأربعون
30 نيسان 2025
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

دور الدستور في تحقيق الحل السلمي للنزاعات السياسية

م.م سجاد فاضل رحيم

كلية الكوت الجامعة – قسم القانون

ملخص

لقد عرف الإنسان النزاع منذ بدء الخليقة وفي جميع العصور حيث عانت العديد من الشعوب من النزاع فيما بينها سياسيا والصراعات ما زالت وحتى قد تصل الى مرحلة الاصطدام والعنف احيانا فيما بينة الاحزاب والقوة والاطراف السياسية في الدولة لدوافع اقتصادية او دينية او ثقافية او اجتماعية وغيرها، اتبعنا في البحث المنهج التحليلي الوصفي وتكونت هيكلية البحث من مبحثين حين تكلمنا في المبحث الاول منة عن الإطار المفاهيمي من حيث تعريف النزاعات السياسية وتعريف الدستور. واشتمل المبحث مطلبين اختص أحدهم في طرق حل النزاع السياسي بشكل سلمي والمطلب الثاني اخذنا العراق انموذجا عن النزاعات السياسية واخذ بعض الامثلة للنزاعات داخل العراق لتوضيح النزاعات السياسية. وقد خرج البحث بعدة نتائج وتوصيات واهم النتائج ان الدستور كان له الدور الكبير في إيجاد الحلول السلمية للنزاعات السياسية من خلال عدة طرق وتأييد على كلامنا دستور العراق لسنة 2005. واهم التوصيات هي أبحث الى الاتجاه نحو المحكمة الدستورية وتعزيز فكرة المشاركة السياسية لجميع الأطراف السياسية وتفعيل دور الحوار السياسي ونشر الوعي الثقافي والدستوري كطرق للوقاية من النزاع السياسي.

الكلمات المفتاحية: الدستور، النزاع السياسي، الحل السلمي.

- **مقدمة**

تعتبر المنازعات السياسية من العناصر الحساسة والهامة في العلاقات السياسية في الدولة حيث تحمل في طياتها تأثيرات تكون خطيرة ومؤثره على السلم والدولة الداخلي والخارجي ومن اجل تحسين هذه العلاقات ومنع النزاعات من الضروري تسوية المنازعات بالطرق السلمية فإن المنازعات السياسية من المواضيع الهامة جدا في عالم الدراسات حيث تتعلق بعلاقات واحتكاكات داخل الدولة فالمنازعات السياسية هي الخلافات والنزاعات التي تحدث بين القوى السياسية داخل الدولة قد تكون بسيطة وقد تكون خطيره وتؤثر على واقع الدولة السياسي وتكون اسباب تلك المنازعات ما يتعلق بمصالح سياسيه او اقتصادية او اجتماعيه او ثقافية أو دينية.

تعتبر هذه المنازعات خطيره جدا حيث يمكن أن تسبب في خلق القلق في الدولة لذلك يجب السعي لإحلال السلم والتفاهم وحل المنازعات بشكل سلمي من دون اللجوء الى الحروب والعنف وتعتبر المنازعات السياسية من القضايا الهامة التي يؤثر على العلاقات حيث تنتج هذه المنازعات بسبب التوترات وخلافاتها السياسية فيما وتسبب هذه المنازعات خطورة كبيره على السلم والامن داخل الدولة لذلك تعتبر تسويتها بطرق سلمية امر ضروري جدا يجب العمل عليه

ان تسويه المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات سياسية او دبلوماسية أو قضائية يمنع وقوع نزاعات مسلحة ويحافظ على الامن والاستقرار داخل الدولة.

إن حل المنازعات السياسية بالطرق السلمي طريقه حضارية من اجل حل الخلافات وهو حل فعال التي تتصف بالأهمية في كافه انحاء العالم حيث أن تسوية المنازعات بشكل سلمي اي تبني الحلول السلمية والقانونية وايضا تعمل هذه التسوية السلمية على دعم العلاقات وتقويتها وتحقيق الأمان والازدهار وتمكن الحكومة من الاهتمام بالاقتصاد بشكل افضل والعمل على تحقيق التطور والازدهار وأخيرا إن حل المنازعات بشكل سلمي هو الحل الاكثر فعالية والاكثر تحضر للتغلب على الخلافات السياسية.

- **أهمية البحث:**

تبرز أهمية هذ البحث بسبب ما تشهده الساحة من النزاعات والحروب والدمار والترويع وتسليط الضوء على أهمية المفاوضات والوسائل السلمية في حل وتسوية المنازعات بشتى أشكالها ودرجاتها لأن البديل المنتظر هي الحروب والويلات والفقر والمرض والتخلف وأيضا تسليط الضوء على دور الدستور العراقي في حل النزاعات سلميا

- **إشكالية البحث:**

السياسية تُعد النزاعات من أبرز التحديات التي تواجه الدول الحديثة، لا سيما في فترات الانتقال السياسي أو ضعف المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، يبرز دور الدستور بوصفه الإطار القانوني الأعلى الذي يُفترض أن يضمن التوازن بين السلطات ويُسهم في حل النزاعات السياسية بطرق سلمية. غير أن هذا الدور يثير إشكالية حقيقية تتعلق بمدى فعالية الدساتير في تحقيق هذا الهدف، وما إذا كانت النصوص الدستورية كافية بحد ذاتها، أم أن تطبيقها يظل مرهونًا بعوامل سياسية ومؤسساتية أخرى. ومن هنا، تنبثق الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للدستور أن يسهم في تحقيق الحل السلمي للنزاعات السياسية، وما هي العوامل التي تعزز أو تعيق هذا الدور في النظم السياسية المختلفة؟

- **أهداف البحث**

1. تحليل الإطار النظري للنزاعات السياسية، وبيان العوامل التي تؤدي إلى تصاعدها داخل الأنظمة السياسية.

2. بيان الأدوار المحتملة للدستور في الحد من النزاعات السياسية وتحقيق التوازن بين السلطات.

3. دراسة مدى فعالية النصوص الدستورية في تحقيق الحل السلمي للنزاعات السياسية، من خلال تحليل نماذج مقارنة.

4. تسليط الضوء على تجربة العراق بعد عام 2005 كمثال تطبيقي لتقييم دور الدستور في معالجة النزاعات السياسية.

5. اقتراح آليات دستورية ومؤسساتية من شأنها تعزيز الحلول السلمية للنزاعات السياسية، في ضوء التحديات المعاصرة

- **منهج البحث:**

اتبع الباحث المنهج التحليلي والوصفي حيث يعتمد المنهج التحليلي على مناقشة وتحليل الدور البارز لدستور عام 2005 في العراق في اصدار التوجيهات والمبادئ المستحدثة في الحل السلمي للنزاعات السياسية أما المنهج الوصفي جاء من أجل وصف النزاعات السياسية وطرق حل هذه النزاعات بشكل سلمي

- **هيكلية البحث**

سوف نتناول في هذا البحث مبحثين وكل مبحث سيقسم إلى مطلبين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم النزاعات السياسية لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: تعريف الدستور وأنواعه وأهدافه

المبحث الثاني: الحل السلمي للنزاعات السياسية ودور الدستور العراقي في ذلك

المطلب الأول: مثال على النزاع السياسي في العراق

المطلب الثاني: طرق حل النزاعات السياسية سلميا

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي

إن النزاعات السياسية هي نزاعات على عكس النزاعات القانونية التي تستند على اعتبارات قانونية فهي نزاعات تستند على اعتبارات غير قانونية والنزاعات السياسية هي النزاعات التي تقبل التسوية من خلال الطرق السلمية السياسية على عكس المنازعات القانونية.

وقد اكتفى الفقهاء وكتاب القانون بتعريف النزاع القانوني وتحديد موضوعاته وكيفية تسويته واعتبروا ما سواه هو نزاع سياسي وذلك لصعوبة تحديد النزاعات السياسية والتي تختلف باختلاف أسبابها والمنازعات السياسية هي أغلب أنواع المنازعات[1]

وسوف نتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم النزاعات السياسية لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: تعريف الدستور وأنواعه وأهدافه

المطلب الأول

مفهوم النزاعات السياسية لغة واصطلاحا

أولا: مفهوم النزاع السياسي لغة

1- النزاع لغة

من نزع ينزع نزعا أي نزع الشيء من مكانه قلعه.[2]

ان مصدر الفعل نزع هو النزاع، والمنازعة ومعناه الخصومة والخصام.

نازعتني نفسي الى هواها نزاعا اي غالبتني ونزعتها أنا أي غالبتها، والتنازع في الأصل هو التجاذب كالمنازع ويعبر بها عن التخاصم والمجادلة وقال الله تعالى في كتابه العزيز: فإن تنازعتم في شيء. [3]ويقصد به تجادلتم واختلفتم فإن كل واحد ينتزع حجه الاخر ويذهبها والنزعة هو الجذب والمنازعة: مجاذبة الحجج.

2- مفهوم السياسة لغة

مفردة السياسة في اللغة العربية متأتية من مصدر ساس وتطلق أيضا على سياسة الرجل لنفسه ودخله وخرجه وأهله وولده وخدمه وتطلق ايضا على سياسة الولي لرعيته وعلى تنظيم أمور الدولة وتدبير الشؤون الخاصة بها[(4)].

ثانيا: مفهوم النزاعات السياسية اصطلاحا

تعرف النزاعات السياسية بأنها نزاعات تتعلق بقضية لها طابع سياسي ويكون النزاع حينها نزاع سياسي يحل بالطرق السلمية السياسية وهناك قضايا مشتركة قانونية وسياسية كقضايا الحدود التي أصلها يكون قانوني لكن تتطور وتحل في كثير الاحيان بالطرق السلمية السياسية وذلك عن طريق تنازل أحد الاطراف لحقوقه مقابل

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، كتاب المنازعات الدولية، ط1، مطبعة بغداد 1985، ص33

[2] لويس معلوف، المنجد في اللغة والادب والعلوم، ط1، المطبعة الكاثوليكية، 1908، ص801

[3] سوره النساء الآية 59.

[(4)] جميل، صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج1، ص679.

المكتسبات السياسية وقد يكون العكس تماما فقد يبدو النزاع السياسي ولكن طرف النزاع قد يرجع الى الطرق القانونية لحل هذا النزاع.

وقد عرف الاتجاه الفقهي المنازعات السياسية بأنها كل نزاع يهدف الى التفوق في السلطة الهيمنة وهناك ايضا العديد من الآراء الاخرى الفقهية التي تعرف النزاعات السياسية بأنها نزاعات دولية سياسية تنشأ بين اشخاص المجتمع الدولي وفيها يطالب أحد الاطراف في تعديل القاعدة القانونية الموجودة ويمكن تعريفها أيضا بأنها النزاعات التي لا تستند على المبررات القانونية ولكن الأصل أنها يجب أن تستند هذه النزاعات إلى المبررات القانونية.[5] وهناك الكثير من النزاعات التي تحدث ولا تخضع لأي معيار قانوني أو إلى قواعد القانون الدولي وبالتالي يعرف النزاع السياسي بأنه النزاع الذي لا يصلح عرضه على القضاء الدولي ويمكن حلها بطرق سياسية من اجل التوفيق بين المصالح الدولية المتعارضة.[6]

وبعض الفقهاء اعتمدوا على مبدأ المخالفة في تعريف النزاعات السياسية يعرفوا النزاعات القانونية ثم عرفوا النزاعات السياسية وهي كل نزاع لا يعتبر نزاع قانوني وان النزاع الذي لا يحل تبع لقواعد القانون الدولي.[7]

ومن الصعب ايجاد تعريف ثابت للنزاعات السياسية أو حصر أنواعها حيث ان كل جهة من الجهات تستطيع أن تضع معيار معين من وجهة نظرها وتبعا لما يناسبها وخاصة ان هناك اختلاف بين فقهاء القانون السياسي وبالتالي القضية هنا هي قضية نسبية تختلف تبعا للجهة والزمان والمكان والنزاعات السياسية النزاعات التي تتعلق بالمسائل التي ترتبط بالسلطة وليس بالمسائل القانونية.

ويؤكد هذا التعريف الاستاذ ليفيشر وهو بالمعنى القريب للنزاع السياسي ويتفق معه الاستاذ برجس ويؤكد ان تطبيق قواعد القانون الدولية التي تشكل الحد الفاصل بين النزاعات السياسي والنزاعات القانونية وبالتالي هذا المقياس هو هام جدا لفقهاء القانون اما بالنسبة لفقهاء السياسة والجهات السياسية كالحكومات وان كانت لا تخالف التقدير القانوني إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لها وهو أن الخلاف قد يكون قانوني وفق لوجهه نظر رجل القانون وسياسيا بنظره الجهة السياسية كالحكومات.[8]

ويرى الاستاذ كلس ان النزاع يكون سياسي إذا تمت تسويته تبعا للقواعد الغير القانونية كمبادئ الإنصاف والعدالة والمحكمة مخولة بتطبيق هذه المبادئ ويكون قرارها قاعدة قانونية فردية ملزمه لأطراف النزاع فقط وان حل النزاع السياسي بقرار من قبل المحكمة تبعا للقانون دولي على عكس النزاع القانوني الذي يحل بتطبيق قواعد القانون الدولي الموجودة مسبقا.

المطلب الثاني
تعريف الدستور وأنواعه وأهدافه

أولا: مفهوم الدستور لغة واصطلاحا
1- مفهوم الدستور لغة

بالنسبة لمفهوم الدستور لغويًا فإن المعنى اللغوي الشائع لكلمة "دستور" يشير إلى أنها ليست من أصل عربي، بل هي كلمة ذات أصل فارسي. وهي مركبة من كلمتين: "دست" التي تعني يد، و"ور" التي تعني صاحب، وبالتالي يشير المصطلح إلى "صاحب اليد" أو "من يملك السلطة". ويُقصد بها القاعدة الأساسية أو الأسس التي يقوم عليها

---

[5] نبيل احمد حلمي، التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات السلمية في القانون الدولي العام، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص54

[6] جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1978، ص27

[7] صالح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص220.

[8] ابراهيم محمد العناني، اللجوء الى التحكيم الدولي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص223.

النظام السياسي في الدولة.[9]أو تعني الأساس أو القاعدة كما تعني الإذن أو الترخيص[10] وذلك في مرحلة تاريخية لم يحددها المؤرخون على وجه منضبط وصارت تعني القانون الأساس الذي يبين أصول نظام الحكم

2- مفهوم الدستور اصطلاحا

يعرف الدستور في الاصطلاح بأنه عبارة عن مجموعة من الأحكام التي توضح شكل الدولة وشكل نظام الحكم فيها وأيضا السلطات وطريقة التوزيع لهذه السلطات وتوضيح الاختصاصات وبيان الحقوق الواردة للمواطنين وواجباتهم ويعد الدستور من أبرز القوانين السارية في الدولة بل يعد أساس هذه القوانين ويتوجب ألا تخالف القوانين حكما أو الأحكام الدستورية.

ثانيا: أنواع الدساتير من حيث كيفية التعديل:

يتم تقسيم الدساتير وفق المعيار الحالي إلى الدساتير المرنة والدساتير جامدة، فالدساتير المرنة هي التي يسمح تعديلها عبر الإجراءات نفسها التي تعدل بها القوانين العادية والدساتير الجامدة هي التي يتطلب تعديلها مجموعة إجراءات وهي أشد من الإجراءات التي يتم تعديل القانون العادي بها وتنقسم الدساتير الجـامدة إلى دساتير تمنع التعديل، ودساتير تسمح به بشروط خاصة: [11]

1-لدساتير التي تحظر التعديل لا ينص على الحظر فيها صراحة، وإنما يتم اللجوء إلى الحظر الزمني، أو الحظر الموضوعي أما الحظر الموضوعي فيقصد به، حماية أحكام معينة، بحيث لا يمكن تعديلها، ويكون هذا عادة للأحكام الجـوهرية في الدستور، ولا سيما ما يتعلق منها بنظام الحكم المقرر.

2-أما بالنسبة إلى الدساتير التي تسمح التعديل بشروط خاصة: فـتـختلف هذه الدساتير في كيفية تعديلها، والشروط المعتبرة لذلك.

ثالثا: أهداف الدستور

يحكم الدستور بشكل أساسي العلاقة ما بين سلطات الحكم وما بين الأفراد أي الشعب، وكل دولة سيادية مستقلة تملك دستور خاص بها، تقوم بصياغته وفقا لما يتلاءم مع نظامها، ويتألف الدستور من عدة مواد كل مادة تختص بالحديث عن جانب معين وتقوم بتوضيحه، ويمكن تلخيص أهمية الدستور فيما يلي:

- **من الناحية السياسية :**يعمل الدستور على تحديد هوية وطبيعة وشكل الدولة، بمعنى هل هي دولة بسيطة ام تعاهديه؟ إضافة إلى تحديد نوع الحكومة (نظام الحكم داخل الدولة)، كأن يكون ملكي أو جمهوري أو برلماني، كما ويعمل الدستور على تحديد السلطات العامة في الدولة وهي السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيبين كيفية تشكيل تلك السلطات ومهامها وعلاقة كل سلطة بالأخرى، والجهات التي تتولى مباشرة هذه السلطات وآلية تعيينها، بالإضافة إلى تنظيم العمليات السياسية داخل الدولة وبلورة الجهة الإدارية في الدولة وفلسفة الحكم الذي تتبعه.
- **من الناحية القانونية :**يعتبر الدستور هرم التشريعات جميعها ويحظى بفوقية على باقي القوانين داخل الدولة، الأمر الذي ينتج عنه وجوب خضوع كافة التشريعات للدستور وإعتبار الدستور مرجعية أساسية لها.
- **يهتم الدستور ببيان الحقوق الأساسية للأفراد :**أو ما يعرف بالحريات العامة، بحيث ينص على مجموعة من الحقوق التي تكفل للفرد حياة كريمة، ويقوم بضمانها والتأكيد عليها، كحرية الرأي والتعبير، حرية الإقامة والتملك، حرية الإنتخاب والعمل السياسي، ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

---

[9] منذر الشاوي، نظرية الدستور، ط2، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981، ص 9.

[10] ابراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، ط1، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2006، ص 12.

[11] عثمان خليل عثمان، القانون الدستوري – الكتاب الأول، المبادئ الدستورية العامة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1955، ص 19.

- **يعتبر الدستور ضمانة أساسية لمقومات الأمة والمجتمع :**إذ أنه يعمل على حماية الأفراد، وترسيخ لغتهم وثقافتهم وقوميتهم[12].

المبحث الثاني

الحل السلمي للنزاعات السياسية ودور الدستور العراقي في ذلك

حرم استخدام القوة والتهديد في العلاقات السياسية وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية حتى لا يتعرض السلم والامن الدولي الى الخطر نتيجة استخدام القوة المسلحة في تسوية المنازعات.

تعرف الوسائل السياسية او الدبلوماسية لحل النزاعات السياسية الوسائل التي تسعى الدول المتنازعة على الاتفاق عبر التصرفات القانونية التي يقوم بها أحد الدبلوماسيين كوزير الخارجية من اجل تسويه النزاعات السياسية.[13]

ان حل النزاع بطريقه سلمية يساعد على حفظ السلم والامن الدولي وان تلك الوسائل السلمية هي وسائل مرنة ومتعددة وغير محصورة في طريقة معينة فيمكن اللجوء الى الوسائل السياسية او الدبلوماسية كالمفاوضات السلمية والتحقيق والوساطة والمساعي الحميدة والودية والتوفيق وتتمتع هذه الاليات بأهمية كبيره بحيث تبتعد عن استخدام القوة والاختيار العسكري وتحقيق الحماية للمجتمع وللدولة وهذا ما أكد عليه الدستور العراقي في مادته الثامنة وان مهمة حفظ الامن والسلم مهمه شاقة في ظل هيمنة الدول الكبرى.

وسوف نتناول ما يلي:

المطلب الأول: مثال على النزاع السياسي في العراق

المطلب الثاني: طرق حل النزاعات السياسية سلميا

المطلب الأول

النزاع السياسي في العراق: قراءة تحليلية في ضوء التجربة الدستورية

من المؤسف ان الاحزاب السياسية، عبر تاريخ العراق الحديث لم ترتقي إلى مستوى تحديات التحديث والتنمية السياسية وبقيت أسيرة لأيديولوجيات قادت للجمود الفكري والعقائدي فجاء النظام السياسي امتدادا لتركيبة الاحزاب وتناقضات المجتمع العراقي وانتقل النظام السياسي إلى التعددية السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وهي تعددية إقصائية شمولية اتسمت بالتناقض والصراع على السلطة والنفوذ والثروة وكل هذا انعكس في تراجع واضح في القضية الوطنية والهوية العراقية وفشلت الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية في تحقيق إقامة دولة عراقية وضمان وحدة الأرض والسيادة والشعب كما فشلت في تبني التداول السلمي للسلطة وتعاني من سوء الإدارة والفساد المالي[14] والبعد عن معايير الحكم العقلاني ورفض الفصل بين الدين والسياسة حيث تدير اليوم المرجعية في النجف شؤون العراق السياسية الذي يعاني من التمزق والتفكك وانهيار الأمن والاستقرار.

وأبرز مثال على النزاع السياسي بين الأحزاب العهد الجمهوري وضمت الحكومة عدة أحزاب كحزب البعث والحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي ودخلت البلاد في صراع حيث انتهى بمجموعة من الإعدامات وفي

---

[12] أهمية الدستور في الدولة، مقال متوفر على الموقع الالكتروني الآتي: https://wadaq.info/ تاريخ الزيارة 2024 /11/26

[13] عمر سعد الله، القانون الدولي لحل المنازعات ، ط1، دار الفكر العربي ،د ت ،ص66.

[14] زياد خلف، نزال، الأحزاب السياسية وأثرها على نظام السياسي في العراق، جامعة تكريت، العدد (2)، 2015، ص197

شمال البلاد كانت للأكراد مثال للتجربة الحزبية والتي لم يبرز منها سوى الحزب الديمقراطي الكردستاني مع ظهور المعارضة الكردية المسلحة ضد نظام في بغداد التي خلفت مئات آلاف الضحايا على مدى نصف قرن.[15]

في سنة 2003 كانت هناك عدة قضايا اثرت على الاستقرار في العراق بشكل واسع ومن ابرزها واهمها هي النزاعات السياسية التي حصلت في البلاد فبعد سقوط النظام آنذاك التابع للرئيس صدام حسين في عام 2003 تكون نظام سياسي في البلاد كانه يعتمد وعلى تعدد الطوائف والأعراف وسرعان ما تحولت تلك التعددات الطائفية وبالعرقية الى عامل اساسي للصراع ما بين الأطراف السياسية في البلاد مما كان لذلك الاثر السلبية على عدم استقرار البلاد داخليا والتأثير على عوامل التنمية فية[16]

يعود أساس النزاع السياسي في العراق الى الأحداث والتغيرات والتحولات التي مرت بها البلاد بعد الاحتلال الأمريكي .اذا تم تقسيم السياسة في العراق الى ثلاث مكونات مكون شيعي ومكون سني ومكون كردي وبذلك أصبح تنافس ما بين المكونات بعد الاحتلال. وقد شهد البلاد آنذاك نزاعات سياسية طائفي بين المكون السني والشيعي وعلى أثره قتل العديد من الطرفين وتم على اثرها تدمير العديد من بنى العراق التحتية وأسباب تلك النزاعات هو التوتر السياسي في البلاد وكذلك التدخل الذي حصل في البلاد من ناحية الاقليمية والدولية التي ارادت ان توجه لمصلحة طرف[17]

ان الغزو الامريكي له الاثر الواسع في اثبات هذه الصراعات. في الوقت الذي سعت فئة أمريكا إلى جعل الحكومة الجديدة في العراق حكومة تعتمد على التعددية السياسية كما ان الأطراف السياسية في البلاد كانت تريد آنذاك المحافظة على مصالحها العرقية والطائفية. الأمر الذي جعل الاوضاع السياسية في العراق أكثر تعقيدات حيث ان اتجاه القوى السياسية بهذا النحو أدى الى تفاقم الصراع والنزاع السياسي فيما بينهم حيث ان كل واحدة منهم تريد فرض سيطرتها السياسية على القوى الأخرى مما أدى الى حدوث توترات سياسية في بيئة العراق السياسية والبيئة الاجتماعية[18]

يمكن ان نضيف الى ما ذكر ان التدخل في العراق من الدول الاقليمية كان احد العوامل التي زادت من النزاع في البلاد داخليا ومثال على ذلك الدول المجاورة الى العراق ومنها الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية حيث كانت تلك الدول ساعية لتوفير الدعم لطرف سياسي بلذات حتى تحافظ على مصالحها الاقليمية في العراق حيث دعمت الجمهورية الايرانية الإسلامية القوى العراقية الشيعية التي يعود انتمائها الى الحشود الشعبية الشيعية بين ما تدعم السعودية العربية بعض الاطراف من الطائفة السنية حتى تعزز من مواجهه نفوذ ايران وهذه التدخلات الاقليمية ادت الى زيادة الصراع والنزاع السياسي الطائفي لان هذه البلدان جعلت من العراق ساحة لتنفيذ مصالحها الاقليمية وتعزيز نفوذها[19]

كما ان من اكثر الامثلة للنزاع السياسي في العراق هو ما حصل بين حكومة العراق الاتحادية وبين القوى في شمال العراق الكردية الذي حصل في عام 2007 بعد قيام الاقليم بعمل استفتاء الذي اراد فية الاكراد استقلالهم وعلى اثر ذلك حدث نزاع بين حكومة العراق المركزية وبين حكومة الاقليم الشمالية واعتبرت الحكومة المركزية الاستفتاء الذي قامت به حكومة الإقليم غير صحيح وغير قانوني الامر الذي زاد من الصراع السياسي فيما بينهم مع وجود تحدي اقتصادي بين الاطراف المتنازعة حيث كان اعتماد الاقليم على الايرادات التي تكون مستقلة بالنسبة للنفط مما اصبحت هذه المشكلة مشكلة اضافية لمشاكل الحكومة العراقي في عملها بدور الادارة فيما يخص موارد العراق الطبيعية[20]

---

15 الأحزاب العراقية... تسعة عقود من الصراع السياسي مقال متوفر على الموقع الالكتروني الآتي :

https://www.independentarabia.com/node/466601/ تاريخ الزيارة 2024/11/27

16 الطائي، حسين، العراق بعد 2003: دراسة التحولات السياسية والصراعات الطائفية، مجلة الدراسات السياسية العدد 34؛ 2021.

17 العزاوي؛ سعيد، " التدخلات الاقليمية في الشؤون العراقية وتأثيراتها، مجلة السياسة الدولية، 2022

18 حسين، الطائي، العراق بعد 2003: دراسة التحولات السياسية والصراعات الطائفية، مجلة الدراسات السياسية العدد 34؛ 2021.

19 سعيد؛العزاوي، " التدخلات الاقليمية في الشؤون العراقية وتأثيراتها، مجلة السياسة الدولية، 2022

20 العاني، عبد الله، الصراع بين الحكومة العراقية وكردستان، الأسباب والاثارة، مجلة العلاقات الدولية، 2023.

ان الوضع السياسي في العراق بعد 2011 بداء بالتأزم حيث بعد انسحاب القوات الاحتلال الامريكية بدء في البلاد النزاع السياسي يتفاقم حيث اصبح هناك فراغ سياسي في العراق وضعف في كيان الجيش العراقي وهذا الوضع قام باستغلاله تنظيم داعش الارهابي وشن هجوما عسكري على العراق في سنة 2014 حيث ان هذا الهجوم لم يكن فقط ان البلاد قد دخلت في حرب بحسب بل كان هناك تنازع بين القوى والاطراف السياسية حول كيفية تدارك وحل الازمة وبالتالي اصبح هناك خلاف فيما بين القوى والاطراف السياسية والتصدي لداعش الامر الذي ازم النزاع السياسي الداخلي في البلاد[21]

كما ان التنافس الذي يحصل ما بين القوى السياسية بعد كل دورة انتخابات برلمانية على منصب رئيس الوزراء قد ادى الى تعزيز وتفاقم الانقسام فيما بين القوى السياسية الامر الذي يعطي النظام السياسي في البلاد طابع المحاصصة الطائفية وعدم الاستقرار حيث بعد كل انتخابات نرى الاتهامات والاصوات المتعالية بان الانتخابات مزورة ومتلاعب بها وهذا التنافس بين القوى السياسية يمكن صورة الاستقطاب السياسي في البلاد لان كل طرف يسعى لزيادة عدد المناصب في التوزيع الحكومي لصالحة الشخصي[22]

اما بخصوص الطبقة السياسية في العراق ماخوذ عليها انها فاسدة وعدم قدرتها في القيام بالتوافق في الكثير من القضايا في البيئة السياسية وأصبح امر تشكيل حكومة في العراق تعمل لصالح العام وتتسم بالاتوافقية امر صعب جدا بسبب غياب الثقة في ما بين الاطراف السياسية في البلاد ممازاد الامر من الفوضى وانتشار حالة التوتر كما ان حالة الفساد التي تم ذكرها قد ساهمت بعدم العمل لتحسين الوضع المعيشي للشعب العراقي والذي مكفول تحقيقهه من خلال القيام باصلاحات ثارتا اقتصادية وثارتا اجتماعية مماجعل الشعب العراقي مستاء من الوضع السياسي ومطالب وبشدة بعمل تغيير في النظام العراقي السياسي[23].

وان من ابرز الامثلة على نزاعات السياسية في الجمهورية العراقية ماحصل في العاصمة بغداد عندما حاولت العديد من الفصائل الاقليمية التدخل في البلاد والهيمنة على مدينة بغداد وكانت مدعومة اقليميا اضافة الى ذلك الخلاف الذي مازال مستمر بين حكومة العراق وحكومة كردستان العراق حول توزيع ايرادات النفط فيما بينهم وما زال حتى الان النزاع قائم وهو نزاع سياسي[24]

في نهاية المبحث نستنتج ان النزاعات السياسية في داخل البلاد العراقية هي ليس فقط فيما بين القوى والاحزاب السياسية بل هو نتاج عوامل متعددة مجتمعة مثل ماتقوم به الدول الاقليمية من تدخل في العراق كذلك حالة الفساد وكذلك الطائفية والنزاع على الثروات والموارد وان من الظروري قيام اصلاح هيكلي شامل للبلاد اذا اردنا الحصول على واقع سياسي افضل في البلاد.[25]

المطلب الثاني
طرق حل النزاعات السياسية سلميا

تطرق الدستور في العراق لعام 2005 بصوره واضحة لطرق من اجل حل النزاعات السياسية في الداخل. سواء كانت تلك النزاعات بينة سلطة العراق الاتحادية او بين حكمتها المركزية والمحافظات الدولة واقاليمها

طرق حل النزاع دستوريا

1- حل النزاع عن طريق الاتجاة الى المحكمة الاتحادية العليا

أن أعلى الجهات القضائية في الجمهورية العراقية هي المحكمة الاتحادية العليا ولها اختصاص الفصل بالمنازعات السياسية الداخلية والنزاعات الدستورية وقد بينت المادة (93) دستوريا ما تختص بة المحكمة الاتحادية حيث تفصل بـ

- تفصل المحكمة الاتحادية العليا في النزاعات الداخلية التي تحصل بين حكومة الاتحاد وحكومة المحافظات والاقليم

[21] هلال؛القيسي، النزاعات المسلحة في العراق تحليل سياسي، مجلة العلوم الامنية 2022.
[22] حسين، كريم، الانتخابات البرلمانية العراقية واثرها على الاستقرار السياسي، مجلة السياسة العربية، 2023
[23] سامي،العبودي، الفساد السياسي في العراق: الأسباب والاثار مجلة الشؤون العربية، 2021
[24] هلال؛القيسي، النزاعات المسلحة في العراق تحليل سياسي، مجلة العلوم الامنية 2022.
[25] سامي، العبودي، الفساد السياسي في العراق: الأسباب والاثار مجلة الشؤون العربية، 2021

- وتفصل كذالك في النزاعات التي تحصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بخصوص ايضاح النص الدستوري[26]

مثال على ذلك النزاع الذي حصل بين حكومة العراق الاتحادية وبين اقليمها الشمالي كردستان العراق. بخصوص تصدير النفط والغاز بشكل مستقيل من قبل الاقليم عن الحكومة الاتحادية ولجأ الطرفين الى المحكمة الاتحادية العليا بشأن تفسير القانون النفط والغاز. وحكمت المحكمة بأن هذا الاجراء باطل أي اتفاقيات التي تسمح بتصدير النفط لصالح الاقليم[27]

2- عمل لجان من البرلمان مهامها الحوار السياسي

من الممكن حل النزاع السياسي الداخلي عن طريق مجلس النواب حيث يشكل المجلس لجان تكون خاصة في التحقيق أو القيام بعملية التفاوض في الأمور التي بها خلاف وعلي وفق نص المادة (61) دستور. يمنح مجلس النواب الصلاحيات الكافية في مسائلة كل من الوزراء والحكومة والقيام بعمل تحقيق بخصوص القضايا المتنازع عليها سياسيا. الأمر الذي يجعل مجلس النواب الاداة التي تحل بها الخلافات السياسية الداخلية[28]

مثال ذلك. ما حصل في عام 2021 عندما تم الطعم في نتيجة الانتخابات العامة للبرلمان العراقي وعلى أثرها شكل مجلس النواب لجنة من أجل التحقيق في الامر. وبذلك ساعدنا في تهدئة الامور السياسية[29]

3- الاستفتاء الشعبي أداة لحل النزاع السياسي

يعرف الاستفتاء الشعبي بأنة الأسئلة التي تساعد مباشرة في إيجاد الحلول للنزاعات السياسية ذات الحجم الكبير وخاصة النزاعات التي تتعلق بالقوانين الأساسية وكذلك المتعلقة بالسياسة العامة[30]

ومثال على ذلك. الخلافات التي تحصل عند طلب تعديلات الدستور او النزاعات الحاصل. على المشاريع القوانين الجدارية. وكما هو حاصل في الأونة الأخيرة من مطالبات للقيام بتعديل الدستور[31]

4- حل النزاع السياسي عن طريق مبادرة رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء

من خلال الاطلاع على نص المادة (67) من الدستور نجد انه بإمكان رئيس الوزراء ان يبادر في القيام بحل النزاعات والازمات السياسية بأعتبارة رمز لوحدة الوطن

ومن خلال الاطلاع على ما تتضمنة المادة (78) من الدستور نجد انه بإمكان رئيس الوزراء المبادرة بحل الأزمات والنزاعات السياسية بأعتبارة ممثل عن القيادة التنفيذية للدولة. مما يعطية هذا صباحية القيام بأصدار قرارات استراتيجية من اجل الوصول لحل للنزاعات السياسية[32]

ومثال على ذلك المبادرات التي قام بها رئيس الجمهورية السابق السيد برهم صالح فقد بادر بالقيام بحوارات من اجل تهدئة الوضع في عام 2019 بمرور البلاد بأحتجاجات[33]

5- تدخل الامم المتحدة والوساطة الدولية (للضرورة)

لو بحثنا في دستور الجمهورية العراقية لم نجد نص يوضح صراحة على الوساطة الدولية .ولكن ما قام بة (يونامي) بعثة الامم المتحدة في الجمهورية العراقية من دور كبير فقد قامت بتقريب وجهات النظر مابين القوى السياسية وساهمت في حل العديد من الأزمات

مثال ذلك. ما قامت به (يونامي) من وساطة ساهمت كثيرا في حل الأزمة التي حصلت بعد انتخابات عام 2021[34]

6- تعديل الدستور

ويشكل التعديل الدستوري الطريقة الاكثر اهميه من اجل احداث تغيرات في الدساتير من دون اللجوء الى الغاء هذا الدستور او تعطيله لما له من أثر كبير في ملء الفراغ بين الواقع السياسي والدستوري.

وتعرف التعديلات الدستورية بانها التغييرات الجزئية في مجموعه من النصوص في الدستور القديم سواء من خلال الإضافة او الالغاء او التبديل.

---

[26] المادة 93 من دستور جمهورية العراق لسنة 2009

[27] حكم المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 2012/2/16 بشأن قانون النفط والغاز

[28] المادة 61 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

[29] تقرير مجلس النواب عن تشكيل لجنة المراجعة نتائج الانتخابات سنة 2021

[30] المادة 61 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

[31] تقرير حول مطالبات بتعديل الدستور العراقي بعد احتجاجات 2019

[32] المادة 67 والمادة 78 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005

[33] تقرير إعلامي بشأن دور رئيس الجمهورية في مبادرة للحوار الوطني عام 2019

[34] تقرير بعثة الامم المتحدة في العراق يونامي ودورها في الوساطة بعد انتخابات 2021

قد يكون تغيير الدستور ضروري جدا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإعادة بناء الثقة والأمان والعدل بين جميع الأطراف المختلفة ولكن هذا يتطلب التوافق والتعاون بين جميع القوى السياسية المتنازعة[35]

خاتمة

تمر المنطقة العربية عمومًا، والعراق على وجه الخصوص، بمرحلة تاريخية حساسة تتسم بحدة التحولات السياسية والاجتماعية، وكثرة الاضطرابات والنزاعات الداخلية، التي تغذيها عوامل داخلية وخارجية متشابكة. وقد كان للدستور، بوصفه الوثيقة القانونية العليا في الدولة، دور محوري – سواء بالإيجاب أو السلب – في مسار هذه النزاعات، من حيث صياغته، وآليات تطبيقه، ومدى احترام الفاعلين السياسيين له.

وقد بيّن البحث أن الدستور لا يُعد مجرد نصوص قانونية جامدة، بل هو أداة يمكن توظيفها لتحقيق التوازن بين القوى السياسية، ومن ثم تهدئة الأزمات والصراعات، إذا ما صيغ بطريقة رشيدة، وطبق بروح ديمقراطية حقيقية. إلا أن التجربة العراقية أظهرت أن ضعف الالتزام بالمضامين الدستورية، وغياب الإرادة السياسية في احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، كانا من أبرز أسباب استمرار النزاعات السياسية وتعقيدها.

ومن هنا، يبرز أن الطريق نحو الحل السلمي للنزاعات السياسية لا يمر فقط عبر وجود دستور مكتوب، بل يتطلب منظومة متكاملة من الوعي السياسي، والثقافة الدستورية، ومؤسسات فاعلة قادرة على تطبيق الدستور بروح التوافق الوطني لا منطق الغلبة أو المحاصصة.

وعليه، فإن من الضروري إعادة النظر في كيفية صياغة وتفعيل الدساتير في الدول التي تشهد نزاعات سياسية، لا سيما في العالم العربي، من خلال التركيز على بناء نظم سياسية دستورية حقيقية تضع الحل السلمي للنزاعات في صلب أولوياتها.

أولا: النتائج

1- يتم حل النزاعات سلميا إما باللجوء إلى المحكمة الاتحادية العليا أو باللجوء إلى التعديل الدستور او الاستفتاء الشعبي او عمل لجان برلمانية او مبادرة من رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او وساطة الامم المتحدة
2- على الرغم من أن النزاعات تعد هي السمة المميزة للعلاقات في عالمنا المعاصر ألا انها لم تثني محبي السلام من وضع القواعد التي تنظم سير العلاقات والتي تقلل من شأن الحرب في تسوية النزاعات وتشجيع الحلول السلمية.
3- اتضح من البحث ان للدستور دور هام في حل النزاعات السياسية والوقاية منها من خلال تنظيمه العلاقات المختلفة للجهات السياسية
4- نص الدستور العراقي لعام 2005 على ضرورة الحل السلمي للنزاعات

ثانياً: التوصيات

1- يجب الاتجاه الى المحكمة الدستورية والاستعانة بها عند حدوث منازعة سياسية للمساعدة في حل النزاع من خلال تفسير النصوص الدستورية
2- تعزيز فكرة المشاركة في الواقع السياسي لجميع الأطراف والطوائف في المجتمع حتى نتجنب الخوض في نزاع سياسي
3- يجب ان نقوم بتعديل الدستور وبشكل دوري حتى نستطيع مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية في الدولة والمساهمة في حل النزاع السياسي
4- نشر الوعي والثقافة الدستورية لدى المواطنين من خلال تعريفهم بحقوقهم الدستورية وحثهم على احترام النظام والقانون مما يقلل التصعيد والنزاع
5- تفعيل دور الحوار السياسي من خلال إنشاء مؤسسات دستورية تهدف الى الوصول لتوافق وحل سياسي وتجنب العنف

[35] محمد عبد العال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الاولى، 2017، ص 170

المصادر

أولا: القرآن الكريم

سوره النساء الآية 59.

ثانيا: الكتب

1. ابراهيم الحسن، حل المنازعات بين الدول العربية، ط1، دار الشؤون الثقافية العامه،1987
2. ابراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، ط1، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2006، ص 12
3. ابراهيم محمد العناني، اللجوء الى التحكيم الدولي، ط1، دار الفكر العربي، القاهره،1973
4. جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1978
5. الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999،
6. سهيل حسين الفتلاوي، كتاب المنازعات الدولية، ط1، مطبعة بغداد 1985.
7. شورش حسن عمر، التعديلات الدستورية ومدى خضوعها لرقابه القضاء الدستوري، مجله كليه القانون للعلوم القانونية والسياسية، الطبعة الاولى، 2022
8. صالح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، ط1، دار الفكر العربي، القاهره،1991.
9. جميل، صليبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ،1982، ج1
10. عبد العزيز سرحان، تسويه المنازعات الدولية، ط2، جامعه عين شمس، 1986
11. عثمان خليل عثمان، القانون الدستوري – الكتاب الأول، المبادئ الدستورية العامة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1955
12. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط8، منشأه المعارف، 1996
13. عمر سعد الله، القانون الدولي لحل المنازعات، ط1، دار الفكر العربي، د. ت
14. فتحي والي، "قانون التحكيم في النظرية والتطبيق"، بدون طبعة، منشاة المعارف للنشر-الإسكندرية، 2007م
15. لويس معلوف، المنجد في اللغة والادب والعلوم، ط1، المطبعة الكاثوليكيه،1908
16. محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار احياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، 2005
17. محمد عبد العال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الاولى، 2017
18. منذر الشاوي، نظرية الدستور، ط2، دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981
19. نبيل احمد حلمي، التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات السلمية في القانون الدولي العام، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983

ثالثاً: البحوث

1. زياد نزال، الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق مجلة جامعة تكريت، العدد 2، 2015

رابعاً: الدساتير

دستور العراق لعام 2005

خامساً: المواقع الالكترونية

1- أهمية الدستور في الدولة، مقال متوفر على الموقع الالكتروني الآتي: https://wadaq.info/تاريخ الزيارة 11/26/ 2024

2- المحكمة الاتحادية العليا بالعراق. صلاحياتها ومسؤولياتها، مقال متوفر على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1553270 تاريخ الزيارة 2024/11/26